

فستتاف قبل القتل لانه ليس السوا حراما من
 المرتد ومن سزى منه وبه كما صح في التحقيق وان
 كان قصده كلام الرضوخ والمجموع انما واجبة كاستنائه
 المرتد والفرق على الاول ان جريمة المرتد تقتضي
 الخلود في النار فوجب الاستنائه رجاءا منه من ذلك
 بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته ما يكون منه
 يقتل حدا بل تقتضي ما قاله النووي في فتاويه
 من كون الحد قد تسقط لانه لا يبعث عليه
 سبي بالكلية لانه قد حد على سببه كجريمة
 والقتل لم يخاطب به وتوبته على الفور لا
 الامهال يودي اليه فاخبر صلوات **فان قال** بان
 امثال الامم **ومس** خاف سبيله من غيره قات
 قبل حد سزا القتل وكحد ودلا تسقط بالتوبة
 اجيب بان سزا القتل لا يضا هي الحد واليه
 وضعت عقوبة علي موصفة ساقية بل حراما
 علي ما توجب عليه من الكفر واليه الاخلال
 في سقوطه فالعمل الذي هو توبة ولا يتخرج
 علي اختلاف في سقوط الحد بالتوبة على القتل
والا اي وان لم يبق **قتل** بالسين ان لم يبد عزرا
حد الا كقول الخبر الصحيح في امره ان اتى القتل
 حتى يشهد ان لا اله الا الله وان حجرا رسول الله

ويقتلوا

ويقتلوا الصلاة ويقتلوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك
 عصوا مني وصلوا وامنوا لم لا يعق الله الامم
 وحسبا بهم علي السيف ان ادي عذرا كان قال تركها
 فاسيا والبرء او نحو ذلك من الاعتذار صحيحه كانت
 في نفس الامر باطله لم يقتل لانه لم يخفق منه
 تعذر تاخير ساعته الوقت بغير عذر كان فاصره
 بها بعد ذكر العذر وجوبيا في العذر الباطل ونوبيا
 في الصحيح بان يقول له صل فانا امتنع لم يقتل لذلك
 فانا قال تغرب تركها بلا عذر قتل سواء قال واخبر
 اصلها ام سكتا التحقق جنايته بغيرها تاخير وقت
 تارك الطهارة للصلاة لانه ترك لها وبقا
 بالطهارة الامكان وسائر الشروط ومحمد في الاخلال
 فيه او في خلافه او في خلاف العوي في فتاويه
 القفال لو ترك قائد الظهورين الصلاة مستعدا
 او مس سنا في الذكر وليس المرأة او وضعا ولم
 ينو وصلي مستعدا لم يقتل لان جوار الصلاة مختل في
 فيه والصحيح قوله وجوبيا صلاة فقط بظاهري
 الخبر بشرط اخذها عن وقت الضرورة فيما له وقت
 ضرورة بان يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك
 الظاهر حتى تغرب الشمس ولا يترك المغرب حتى
 يطلع المجرى ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي الغم

ن